

# فاضل عبدالكافي لـ «العرب»: نحتاج إلى «شرودر تونسي» حتى ننقذ الاقتصاد

## رئيس حزب آفاق تونس يُحمّل حركة النهضة مسؤولية تدهور الأوضاع في البلاد



### السياسيون عطلوا تنفيذ الإصلاحات القانونية لحلحلة الأزمة الاقتصادية

ولفت الوزير التونسي الأسبق إلى المعضلة التي يواجهها قطاع الفوسفات قائلًا «بالنسبة إلى الفوسفات لدينا أكبر وياتي سياح للسكن سينتجش الاقتصاد، أيضا علينا تحسين الفلاحة من خلال حل هذه القضية: قضية الأراضي الدولية والإشتركية، علاوة على تمويل الفلاحين لأنه مثلا ليس لدينا بنوك تمويل الفلاحين. فالقروض لا تُمنح للفلاحين في تونس».

والبرتغال وغيرهما لأن السائح المستقر أفضل عشرات المرات من بقية السياح». ويواصل «عندما يتم الانفتاح بشكل أكبر وياتي سياح للسكن سينتجش الاقتصاد، أيضا علينا تحسين الفلاحة من خلال حل هذه القضية: قضية الأراضي الدولية والإشتركية، علاوة على تمويل الفلاحين لأنه مثلا ليس لدينا بنوك تمويل الفلاحين. فالقروض لا تُمنح للفلاحين في تونس».

ويحصل عبدالكافي السياسيين مسؤولية فشل تطبيق الإصلاحات القانونية لحلحلة الأزمة الاقتصادية، مشيرًا إلى أن «التركيز غائب. السياسة ليست شعرات، اليوم السياسي في أوروبا وفي الدول المتحضرة يعرف ميزانية بلاده والحلول الكفيلة بمعالجة الأزمات الاقتصادية، ولذلك فالسياسي يجب أن يقدم حلولاً عملية وهذه حلول نملكها نحن في حزب آفاق تونس وسندعمها للتونسيين، وهي حلول قابلة للنقاش».

ويأتي هذا الحديث في وقت ترزح فيه تونس تحت وطأة ضغوط من قبل المانحين الدوليين، وقد تجلت في التوصيات الأخيرة لصندوق النقد الدولي الذي طالب فيها تونس بالإسراع في إصلاح شركات القطاع العام، مما يجعل فرضية خصخصة بعضها ممكنة خاصة أن وزير المالية المرح إلى ذلك، وهذه خطوة ترفضها النقابات بشدة، وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل - أكبر النقابات العمالية بالبلاد - الذي صعد بشكل لافتا تجاه حكومة المشيخي التي اتهمها بإعلان الحرب على الشعب على حد تعبير أمينه العام المساعد سامي الطاهري في معرض رده على نيّة الحكومة رفع الدعم عن المواد الغذائية وغيرها.

وبالنسبة إلى عبدالكافي «الأهم يبقى النسبة مع الشعب، عليهم (صناع القرار) أن يتوجهوا بخطاب إلى الشعب ويشرحون فيه وضع البلاد ويترجون الحلول التي سيقدّمونها»، ويرى أن «تونس بإمكانها أن تحقق نمواً بنحو 9 و10 في المئة سنوياً، ولكن هذا يبقى رهين تحرير الطاقات، ويمثل هذه القوانين على غرار قانون الاستثمار أحياناً الدولة تعمل الدولة من خلال بعض القوانين».

واستنتج رئيس مجلس إدارة بورصة تونس بين عامي 2011 و2014 ليعود مرة أخرى في 2017 أن صناع القرار عليهم أن يحكموا ببراعة، لكن بحسب اجتماعي على حد تعبيره إن «لا توجد سياسات ليبرالية أو يمينية أو يسارية، هناك سياسات براغماتية، مثلا الترتيب الإدارية باتت تمثل دولة داخل الدولة حيث نجد في الباب الثاني من ميزانية الدولة 6 أو 7 مليارات مثلا لا يتم صرفها بسبب هذه الترتيب الإدارية».

خلال حملته الانتخابية وميزانيل يرفعه (إلى الآن)، أهدينا ممدودة أيضا للجميع حتى المحافظين لأنه ليس كل المحافظين ينتخبون النهضة أو يؤيدون سياساتها».

### جرة قلم تُعشّص الاقتصاد

تصاعدت الاحتجاجات الشعبية التي لم تخل من أعمال الشغب خلال التظاهرات الليلية التي شهدتها البلاد والتي تطالب بتغيير الطبقة السياسية والحكومة، علاوة على رفعها شعرات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وعجزت الحكومات المتعاقبة منذ انتفاضة 2011 عن حل هذه الأزمة التي وغيرها، ما دفع السلطات إلى المزيد من التدابير الخارجية.

ويقول عبدالكافي الذي كان مرشحا من أحزاب بينها النهضة وقلب تونس لرئاسة الحكومة عقب استقالة إلياس الفخّاح إن «خروج الاقتصاد التونسي من أزمته يبقى رهين جرة قلم، هذه ليست أوهاما أو شعبية أو غير ذلك، كيف ذلك، لناخذ مثال ماليزيا أو سنغافورة أو اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، هذه البلدان غيرت ترسانتها القانونية لتحرير طاقات الشباب».

وبندرة استغراب تسال عبدالكافي الذي يعمل في المجال المالي والاقتصادي منذ عام 1994 «لماذا بعض القوانين ترغم إلى حد الآن الدولة على تسيير الموانئ الترفيهية أو المواقع الأثرية، على سبيل المثال: هذا علاوة على ضرورة تغيير قانون الصرف، وهي قوانين إذا تم تغييرها سننجم في إخراج الاقتصاد الوطني من أزمته».

وتابع الوزير الذي عين في عام 2005 مديرا للشركة التونسية للأوراق المالية التي أسسها والده - وهي تعمل وسيطا في البورصة - أن «هناك معضلة حقيقية تتمثل في ترسانة القوانين. هناك قوانين بالية لا تزال سارية في تونس منها حتى ما يعود إلى زمن الإمبراطورية العثمانية أو حقبة الاستعمار؛ مثلا تطلعت مرة وأنا في وزارة المالية إلى وجود قانون تم سنه عام 1930. لا يمكن أن نتقدم في القرن الواحد والعشرين بقوانين تعود إلى مثل هذه الحقبة الزمنية».

ويؤكد رئيس حزب آفاق تونس أن الأمر ينسحب أيضا على الأراضي الاشتراكية والمعمر قانونا بشأنها في 1909 تقريبا ثم في سنة 1960 قننا بسن قانون وفي 2016 تم سن قانون آخر، لكن إلى حد الآن لم نصل إلى حل بشأنها وهذا غير معقول لأن هناك حلما حقيقيا بأن تكون هناك مناطق سياحية في تونس وأن يصبح لدينا سياح مستقرون مثل مالطا

وهنا يعتقد عبدالكافي أنه قبل الحديث عن انتخابات مبكرة يجب انتظار ما سيحدث بخصوص حكومة المشيخي لأن البلاد في حاجة إلى استقرار سياسي.

وانتخب عبدالكافي في ديسمبر الماضي رئيسا لحزب آفاق تونس الذي تأسس بعد 2011 وحقق نتائج متذبذبة، حيث دخل إلى المجلس الوطني التأسيسي بأربعة مقاعد فقط قبل أن يحصل في انتخابات 2014 على ثمانية مقاعد، لكنه حقق في الانتخابات الأخيرة أسوأ نتيجة عندما حصل على مقعدين من مجموع 217 مقعدا في البرلمان، وهو ما يتطلب إصلاحا للبيت الداخلي لهذا الحزب.

ويقول عبدالكافي إنه «مصمم على تجميع ما يمكن تجميعه من العائلة الوسطية (الأحزاب ذات المرجعية المدنية في تونس) إلى جانب إعادة تجميع كافة القيادات التي غادرت الحزب ونحن نرى أننا قادرين على استرجاعها لدعم الحزب».

وفي رده على الانتقادات التي طالته، بعد انتخابه رئيسا للحزب في مؤتمر استثنائي وبعد أن ربطه البعض بالبعث المستعمر للحزب الدستوري الحر الذي ترأسه عبير موسى التي تخوض صراعا مع النهضة، نفى عبدالكافي لـ «العرب» أن يكون ذلك صحيحا وأنه ليس لديه أي مشكلة مع أي سياسي على الساحة.

وقال «لست غواصة لأي حزب أو اتجاه سياسي، عدت للسياسة من معناها ومن تعريفها الموجود في العالم والذي يضع من خلاله الشخص نفسه على نمة بلاده وخدمتها فقط، وهذا واجب لأن السياسة ليست شعرات فضفاضة. بالنسبة إلى النهضة خصم سياسي ومكانها المعارضة لأنني لا أؤمن بالإقصاء لأي كان»، في إشارة إلى السياسة التي تتبناها موسى باستهدافها إخراج الإسلاميين من المشهد السياسي.

وبما أن نخبة من التونسيين تنتمي إلى حزب آفاق تونس يسعى عبدالكافي إلى تحقيق امتداد شعبي للحزب. وقال «هذا لن يحدث إلا بتفسير برنامجنا للتونسيين، فنونس لديها أفق اقتصادية هامة تنتظر فقط ترتيب البيت الداخلي لأن المواطن سئم الشعارات الغضاضة التي يطلقها البعض على غرار «الشعب يريد» (في إشارة إلى الشعار الذي رفعه الرئيس قيس سعيد

النقاشات التونسية حول الأزمة الدستورية الناتجة عن التعديل الوزاري الذي رفض الرئيس قيس سعيد قبوله على اعتبار أنه يضم شخصيات تتعلق بها شبهات فساد -وما تلا ذلك من تصعيد بين الرئاسة والبرلمان- دفعت شقا من السياسيين للدعوة للإسراع في تغيير نظام الحكم. ومع أن هذا الطرح يأخذ حيزا من الجدل يعتقد الوزير الأسبق فاضل عبدالكافي أن الأولوية المغيبة في خصم ذلك هي الاقتصاد. ويرى رئيس حزب آفاق تونس الذي يتسلح بتاريخ طويل في عالم الأعمال خلال حوار مع «العرب» أن الدولة بحاجة إلى «شرودر تونسي» لتفادي كارثة قد تأتي في أي لحظة.

وحتى قبل الأزمة الحالية، ونظرا إلى الصدام الذي بات يلوح في الأفق بين رئيس الحكومة ورئيس البرلمان من جهة والرئيس من جهة أخرى، دار نقاش صاحب حول نظام الحكم المعتمد -وهو نظام شبه برلماني- حيث طالته عدة انتقادات.

وكرس هذا النظام وفقا لمُنقديه المزيد من التشتت والتشرد بين الفاعلين السياسيين، ما تسبب في أزمة سياسية تعاني منها تونس منذ سنوات.

وبالنسبة إلى عبدالكافي هذا النظام «معقد» لذلك ينبغي تغيير القانون الانتخابي في مرحلة أولى لتتم إعادة النظر في تمويل الأحزاب. وأشار إلى أنه «بعد عشر سنوات من اعتماد هذا النظام اكتشفنا التجاذبات التي قد تحصل في ظله، نتفهم مخاوف البعض من العودة إلى الدكتاتورية، لكن ذلك لا يمكن لأن ثورة 2011 حررت الأشخاص -بعد التحرر من الاستعمار في 1956- والتونسيون لن يقبلوا بالعودة إلى الدكتاتورية».

ويرى أنه من البديهي القول إن النظام البرلماني زاد من تآزيم الوضع في تونس. وقال لـ «العرب» «أنتم تتابعون الفيسفيساء؛ الحكومة يساندها حزام سياسي لا يتبنى نفس الأيديولوجيا والنظام البرلماني تنقى القاعدة فيه أن رئيس الحزب الحاكم الذي يفوز بغالبية تجعله يحكم هو من يتقلد منصب رئيس الحكومة، وهذا ما لم نره في تونس حيث لا توجد غالبية لحزب معين لذلك يتغير الحزام بسهولة».

ومؤخرا اقترح رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد -الذي عين عبدالكافي في منصب وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في أغسطس 2016 وبقي في منصبه حتى أغسطس 2017 مع توليه حقيبة المالية بالوكالة في أبريل 2017- تنظيم انتخابات سابقة لأوانها وتغيير القانون الانتخابي، علاوة على تقليص عدد النواب في البرلمان.

ولدينا معضلة حقيقية كبلت الاقتصاد وتمثل في سريان ترسانة من القوانين البالية، منها ما يعود إلى زمن الدولة العثمانية وحقبة الاستعمار



صغير الجديري  
صحافي تونسي

تونس - أدخل التعديل الوزاري الأخير الذي أجراه رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي المشهد السياسي بلاده في مآهات أزمة دستورية يصعب الخروج منها، حيث أسست لقطعة بين أقطاب السلط التشريعية والتنفيذية. وتزامنت هذه القطعة مع تفافم التوتر الاجتماعي وتآزم الوضع الاقتصادي، ما أثار تساؤلات عن الحلول التي يمكن أن يلجأ إليها أطراف الأزمة لإخراج تونس من مأزقها الراهن.

وفي حوار أجرته معه «العرب» أكد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في حكومة يوسف الشاهد المنتخب حديثا رئيسا لحزب آفاق تونس ورجل الأعمال فاضل عبدالكافي أن حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية تتحمل مسؤولية تعكير الحياة السياسية في البلاد.

ويشدد عبدالكافي، خريج كلية العلوم الاقتصادية في جامعة باريس 1، على أن الأوضاع الاقتصادية يمكن تغييرها بـ «جرة قلم» عبر تغيير «القوانين البالية» التي لم تعد تتماشى مع الواقع التونسي، علاوة على «تحرير الطاقات» لدفع عجلة النمو.

### مأزق سياسي ودستوري

عجل تمرير التعديل الوزاري الذي أجراه المشيشي في البرلمان بحوث شرح عميق في العلاقة بين الرئاسات الثلاث، ما كشف عن المزيد من الهنات في نظام الحكم في تونس.

ودفعت هذه الغفرت راشد الغنوشي -رئيس البرلمان الذي يرأس أيضا حركة النهضة الإسلامية- للدعوة مطلع هذا الشهر إلى تغيير كلي في نظام الحكم من شبه برلماني إلى برلماني كامل، وقال إن «دور الرئيس قيس سعيد رمزي وليس إنشائيا» في تصريح أثار جدلا واسعا. وقد لاقى هذا التصريح استنكارا من قبل قوى تونسية معارضة لاسيما أنه يتنزل في خصم أزمة سياسية ودستورية غير مسبوقة تشهدها البلاد.

وفي تعليقه على كلام الغنوشي يقول عبدالكافي «هذا لا يمكن إلا أن يعمق الأزمة السياسية بين السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) والسلطة التشريعية، لكن الأهم الآن هو المضي في حوار وطني في إطار مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل» -في إشارة إلى المبادرة التي طرحها الاتحاد، المركزية النقابية ذات النفوذ الواسع في تونس- التي لا تزال تراوح مكانها بعد أن حظيت بقبول الرئيس قيس سعيد.

ويعتقد أن «نجاح هذا الحوار يبقى رهين مشاركة جميع الأطراف فيه وأن تكون أهدافه واضحة، ويجب أن يتطرق إلى الملفين السياسي والاقتصادي وأن ندخله دون خطوط حمراء، وينبغي أن يتطرق إلى المبادئ التي يجب أن تكون الدولة قوية فيها على غرار الأمن القومي والصحة والتربية والتعليم والنقل والثقافة وغيرها».

ولم يتردد عبدالكافي في تحميل النهضة مسؤولية تآزم الأوضاع في بلاده قائلا «النهضة حكمت طيلة عشر سنوات، وما نعرفه على الأقل أنها كانت موجودة في كل الحكومات المتعاقبة. هنا نستنتج أنهم (النهضويين) مسؤولون عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اليوم بما أنهم حكموا».